جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

سلسلة مذكرات خارجية

مذكرة خارجية رقم (١٤١٩)

تجربــة معهـد التخطيـط القومــى فى مصــر

إعــداد

د / رجــاء عبد الرسول حســن

مايو ١٩٨٦

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

قدمت هذه الورقة الى الملتقى العلمى الذى انعقد بالكويت فى الفترة من الثانى الى الخامس من فبراير ١٩٨١ بمناسبة الذكرى العشرينية لتأسيس المعهد العربى للتخطيط بالكويت ٠

وتتناول الورقة عرضا موجزا لتجربة المعهد على مدى ربع قرن من الزمان من حيث اسهامه فى اثراء العملية التخطيطية فى مصر والعالم العربى ، ومن منظور مستقبلى لدوره المستقبلى الذى ينبغى أن يتسم بديناميكية تتواءم مع احتياجات ومتطلبات مرحلة تختلف فى مفاهيمها وفى متغيراتها وثوابتها عما سبقها من مراحل ٠

ما هـو الدور الذى يؤديـه الفكر التخطيطـى " فى مجتمع يسعـى الى التقدم ؟
أ حسب أ ن مهمـة هـذا الفكر يمكـن ان توجـز فى خطين أ و جناحين عريضين :

الأول : أ ن يهيء القاعـدة الرئيسية ، والمناخ المواتى ، والمرتكز الصلب لوضع هـذا المجتمع ـ متمثـلا فى أ فراده ومؤسساته ـ فى " حالة " محددة من شأنها أ ن تتجه بـه نحو المشاركة فى تحسـين نوعـية الحيـاة ، واساليب الحياة ذاتها من خلال تحقيـق أ هداف التنمية والتقـدم ، والوصول الى غايـات قيمية معينة . هـذا هو التخطيط بجناحه " القيمى " و " المـادى"

والثانى : أ ن يتيح لهذا المجتمع زادا مـن الفكر وحصيلة من المعرفـة تتجسد من خلالها صـورة أ فضـل من صـور الحياة ، وارتياد آفـاق هذه الصورة ووضـع قياسات عقلية ومنطقية لها . وذلـك هو التخطيـط بمفهومـه العقلى والفكرى . ودور المؤسسات والأجهـزة التخطيطية فى المجتمـع ان تنشـر فى الناس هـذا الفكر التخطيطى ، وأ ن تبث فيهـم الوعى بالحالة الراهنـة ، والصورة المستقبلية للحيـاة بخيرهـا وشرها ، وأ ن تطرح عليهـم بدائـل للخيار ، فليـس اكثـر خطرا من أ ن يقتصر الفكر على " مجردات " دون ربطهـا بحالات " تطبيقها " علـى أ رض الواقـع .

ومؤسسات المجتمـع كلها تمثـل انعكاسا لحالات هذا المجتمع ومزاجـه العـام والمناخ الـذى يسـوده . وأ داء هـذه المؤسسات يرتبط الى حد بعيـد بما يحكم هـذا المناخ من اعتبارات تؤثـر فيـه سلبا وايجابا حسب اتجاهـها وعمقها . وأ جهـزة التخطيط ومعاهـده بالدرجة الأولـى تأتى فـى مقدمـة مؤسسات المجتمع التى يرتبـط أ داءها ومنجزاتهـا بما يسـوده من اتجاهات أو تأثيرات ، ومـن خلال سعيها لتأصيـل الفكر التخطيطـى ينبغى أ ن تطـور اهتماماتها على نحو يؤهلها للقيام بدورهـا من خـلال فهم صحيح لما يطرأ على نسيج المجتمع مـن تغيرات .

وفى اطـار الفرضيات السابقة يأتى دور تناول تجربة معهد التخطيط القومـى فى مصـر علـى مـدى خمس وعشرين عاما منـذ أ ن تأسس فى عام ١٩٦٠ . وانطلاقـا من السياق العام الذى تقـدم فيـه الورقة فانها تستعرض أ ولا التطـور التاريخى للمعهـد والتغيرات التى طرأت على دوره ووظائفـه منـذ أ ن بدأ عملـه ، والى أ ى مـدى كانت تلك التطورات انعكاسا لتغـيير المناخ العـام ـ الفكـرى والوظائفـى ، كنتيجـة لديناميكيـة الحركة التخطيطية والمنظـور التنموى فى مصر والعالـم ، أ و بتأثـير متغـيرات عديدة شملـت ـ بين ما شملـت ـ ميدان نشاط المعهد وآفاقـه ، كجـزء من حركـة التغـير الاقتصادى والاجتماعـى والفكـرى الذى اجتاح عالمنـا المعاصـر كلـه . وبعـد أ ن تتعرض الورقة لمجموعـة من التحديـات المستقبلية لدور المعهد ، تحاول ان تتناول بعض القضايـا المعاصـرة التى ترتبط بهـذا الـدور .

تأسس معهد التخطيط القومى بالقاهرة بقرار جمهورى صدر فى يوليو ١٩٦٠ (١) ، وتزامن صدور قرار انشائه مع بدء العمل فى تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (٦٠/١٩٦١ـ٦٤/١٩٦٥) . ولم يأت انشاء المعهد من فراغ ، فقد سبقت ذلك مرحلة بدأت فى عام ١٩٥٣ ظهر فيها الاهتمام واضحا بتطوير الدراسات والبحوث المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أجهزة فنية الحقت " بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى " و" بالمجلس الدائم للخدمات " وغيرها من الهيئات التى اضطلعت فى فترة متقدمة بمهام اعداد الدراسات وتمهيد الأرضية الملائمة لمسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومع انشاء لجنة التخطيط القومى" فى منتصف الخمسينات تركزت الدراسات التخطيطية فى الجهاز الفنى للجنة . والذى بدأ أعماله فى عام ١٩٥٧ باعداد الحسابات القومية الموحدة ، وتجميع وتحليل البيانات الاقتصادية والاجتماعية العامة فى الدولة ، واخيرا اعداد الاطار العام للخطة العشرية والخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى بدأ تنفيذها فى منتصف عام ١٩٦٠ .

ومع اعلان الخطة ، والبدء فى تنفيذها ، واختصاص الوزارات والمؤسسات العامة بشئون التنفيذ ، وضحت الحاجة الى التوسع فى اعداد الكوادر المدربة على العملية التخطيطية فى الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والتى تتصل اعمالها بشئون التنمية واعداد الخطط وتأهيل هذه الكوادر ونشر الوعى التخطيطى بينها . وهكذا فقد كان " التدريب " واعداد الكوادر التخطيطية المدربة فى الأجهزة التنفيذية هو المحور الأول لفلسفة انشاء المعهد. وقد ارتبط بذلك الوفاء بحاجة أبناء الأقطار الشقيقة والصديقة الى التدريب على أساليب التخطيط وتهيئة نخبة من المتخصصين فى هذا المجال .

كذلك فقد اشارت المذكرة الايضاحية لمشروع قانون انشاء المعهد الى جانب شان استلزمه الأخذ بأسلوب التخطيط متمثلا فى الحاجة الى اجراء دراسات مشتركة مع الخبراء وكبار الاخصائيين فى مختلف الفروع والدراسات ، وعقد حلقات دراسية ومؤتمرات عامة فى موضوع التخطيط القومى وهذه بدورها قد تستلزم مشاركة الخبرة الأجنبية فى العديد من مراحل الدراسات واعداد البحوث ، ومن ثم يتحقق من خلال توزيع الأدوار الاحتفاظ بالمنوال

---

(١) قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ بانشاء معهد التخطيط القومى.

المنتظم الذى تتطلبه العمليات التخطيطية العادية وما يستتبعها من متابعة الخطة وتعديلها وتضطلع بها أجهزة التخطيط المركزية والقطاعية وغيرها بالوزارات والمؤسسات والهيئات ، بينما تتسم المناقشات والدراسات والبحوث المرتبطة بالأداء الاقتصادى والاجتماعى بمعهد التخطيط .

وهكذا فقد أنشىء المعهد معتمدا على محورين رئيسيين كركيزة لنشاطه هما التدريب والبحوث . وحول هذين المحورين حدد قانون انشاء المعهد أغراضه فى (١) " النهوض بالبحوث والدراسات التخطيطية المتصلة باعداد الخطةالقومية الشاملة للجمهورية ووسائل تنفيذها ودراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط القومى ، والعمل على تطبيقها بقصد تحقيق الأهداف القومية " .

ونص القانون على أن للمعهد ـ فى سبيل تحقيق هذه الأغراض ـ أن يقوم بما يلى :

(١) اجراء البحوث والدراسات التخطيطية والاقتصادية والاجتماعية والاحصائية والفنية وتوجيهها والاشراف عليها .

(٢) تقرير منح دراسية ومكافآت واعانات لتشجيع البحوث والدراسات .

(٣) تنظيم برامج تدريبية وتعليمية ومنح شهادات لمن يجتازها بنجاح .

(٤) ايفاد بعوث علمية وعملية داخلية وخارجية .

(٥) عقد المؤتمرات والاجتماعات العلمية .

(٦) نشر البحوث والدراسات وترجمة وتأليف الكتب والمراجع التخطيطية .

(٧) ابداء الرأى فى مشروعات القوانين والقرارات والمشروعات الخاصة بالتخطيط القومى .

ومن ثم ، فقد جاء انشاء معهد التخطيط القومى فى مصر تلبية لحاجات واضحة ومحددة ، ولكى يضطلع بدور تميزت ملامحه ، ورسمت أبعاده من خلال ممارسة عملية لأسلوب التخطيط ومناهجه لسنوات قليلة سبقته ، وتبلورت خلالها أفكار ورؤى حول دور " التخطيط " فى المجتمع كفكر وفلسفة . فالتخطيط القومى يتطلب الى جانب أجهزته التنفيذية التى تقوم باعداد

---

(١) المادة (٣) من القانون رقم ٢٣١ لسنة ١٩٦٠ .

الخطط القومية العامة والخطط القطاعية والاقليمية والمحلية بمراحلها الزمنية المختلفة ، مؤسسات بحثية وتدريبية توفر للأجهزة التنفيذية الاطار الفكرى والنظرة المستقبلية التى تستطلع آفاق التغيرات والتحولات وترتاد عالم المستقبل ذلك المجهول ، وتقدم الأفكار والآراء التى تثرى عمليات اعداد الخطة ، وتقترح المناهج والأساليب وتجربها وتقيمها • وفى نفس الوقت تنقل تلك المعرفة وهذه الأفكار الى العملية التخطيطية من خلال اعداد كوادر مؤهلة ومتطورة وقادرة على المشاركة الفعالة والايجابية فى اعداد الخطط ومتابعتها •

كان ذلك هو المناخ العام الذى انشىء المعهد فى ظله فى دولة نامية تملك قاعدة فكرية وثقافية ملائمة للانطلاق وبدأت فى بأسلوب التخطيط القومى الشامل منهجا للتنمية وسبيلا للارتقاء بظروفها الحياتية ، وتسعى لتأسيس مؤسسات قادرة على تحقيق غاياتها فى التنمية والتقدم والازدهار •

ودون افراط فى المبالغة فانه يمكن القول بأن انشاء معهد التخطيط القومى فى مصر فى مطلع الستينات كان عملا رائدا بكافة المعايير فى المنطقة العربية وفى أقطار العالم الثالث • رغم فارق القياس بطبيعة الحال ، فقد نهض المعهد بدور يشابه الى حد كبير دور الأزهر الشريف فى الحفاظ على اللغة العربية وأصالة الثقافة الاسلامية على مدى عصور طويلة كان يمكن أن تعصف تياراتها بكثير من مقومات الحياة الفكرية العربية • فمع انحسار دور التخطيط فى البنيان المؤسسى المصرى وغياب مفاهيمه فى مراحل تالية ولأسباب وظروف بالغة التعقيد ، ظل المعهد واحدا من ينابيع الثقافة التخطيطية فى مصر ، ومحافظا بقدر ما وسعته الطاقة وأسعفته الوسيلة على القاعدة الفكرية للتخطيط ومقوماته ، حتى اذا ما كانت العودة الى التخطيط الشامل الطويل المدى مع بداية الثمانينات ، كان للمعهد وخبرائه وكوادره دورا بالغ الأثر فى استعادة دور التخطيط فى ضبط مسار الحياة الاقتصادية والاجتماعية بعد غياب •

(٣)

واذا كان " اعداد الكوادر المؤهلة " قد جاء فى مقدمة الأغراض التى أنشىء المعهد من أجلها ، فمن المنطقى أن يبدأ تقييمنا لتجربة المعهد من هذه الزاوية • والواقع أن عملية اعداد الكوادر المؤهلة فى المجال التخطيطى من خلال تجربة معهد التخطيط القومى لم تتمثل

فى مجرد توفير قاعدة تدريبية تخطيطية قوية فحسب بل ربما اكتسبت أ همیتها وفعاليتها من خلال توفير مدرسة فكرية لاعداد مخططين وقادة للعمل التخطيطى من خلال نشاطات المعهد المتكاملة . ولقد يكفى للدلالة على أ همية هذه النقطة الأخيرة الاشارة الى مكانة المعهد القطرية والقومية والدولية فى تخريج أ جيال من كوادره المثقفة المؤهلة الذين ازدانت بهم الحياة الفكرية فى مصر والعالم العربى ، وشرفت بهم المحافل والمنظمات الدولية وأ سهموا فى صياغة الفكر التخطيطى بالمنطقة .

فاذا ما تناولنا دور المعهد فى " التدريب " من حيث تهيئة واعداد كوادر تخطيطية قادرة على الاضطلاع بمهامها ومسئولياتها فى اعداد الخطط والمشاركة فى تنفيذها ومتابعتها وتقييمها فقد كان هذا الدور من أ برز منجزات المعهد عبر سنوات طوال . فقد بدأ المعهد منذ انشائه فى تنظيم دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة ثم شرع فى تنظيم دورة تدريبية طويلة تستمر لمدة عام كامل فى مجالات التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٢ ، ثم طورت هذه الدورة الطويلة الى برنامج لدبلوم المعهد فى التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدءا من عام١٩٧٣ . ومن خلال هذه الدورات الطويلة الأحد عشر ودبلوم المعهد حتى عام ١٩٨٥ تخرج من المعهد ١٨٤٩ خريجا منهم ٢٥١ خريجا من الأقطار العربية .

والى جانب الدورة الطويلة والدبلوم نظم المعهد أ عدادا كبيرة من الدورات القصيرة والمتوسطة المتخصصة انتظم فيها آلاف من المتدربين اما من خلال برنامجه التدريبى السنوى أ و بناء على طلبات جهات ومؤسسات محلية وخارجية . وقد تطورت مفاهيم وأ ساليب هذه الدورات والبرامج على مدى السنوات الماضية انطلاقا من الفلسفة التى قام عليها المعهد بحسبان أ نه يختلف عن المعاهد أ و الكليات الأكاديمية والجامعية حيث يطور كادره العلمى ويوسع دائرة اهتماماته ومجالات عمله على النحو الذى يتواءم مع تحديات المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الأجل المرحلى القصير والمتوسط وعبر رؤية مستقبلية للأجل الطويل .

وعندما انشىء المعهد اضطلع بمهام تدريبية فى مجالات لم يكن غيره مؤهلا للاضطلاع بها وهكذا تضمنت أ نشطة المعهد التدريبية فى مراحلها الأولى دورات متعددة فى مجال الحاسب الآ لى ولغاته واستخداماته وتطبيقاته ، وكان المعهد فى واقع الأمر رائدا فى هذا المجال فى مصر والعالم العربى منذ أ ن اقتنى أ ول حاسب آلى فى مصر وفى المنطقة العربية كلها عام ١٩٦١ . من هنا كان للمعهد دوره الهام فى تعليم وتدريب الجيل الأول فى مصر على التشغيل والبرمجة

للحاسبات الآليـة • ومـع تعدد الجهات والأجهـزة التى توافرت لديها امكانيـات تقديم الأنشطـة التدريبيـة العامة سواء فى شكـل مؤسسات حكوميـة أو خاصـة ، قام المعهد بتطويـر نشاطه التدريـبى لتقديـم برامج تدريبية أعمـق تخصصا وأكثـر ارتباطا بالعملية التخطيطية ، وفى المجالات الـتى تتواءم مع اهتماماتـه المتطورة ، وذلك على ضـوء الاعتبارات التى تحكم دوره وتحدد رسالتـه • والامثلة على ذلك متعـددة :

- ففى مجال الحاسب الآلـى انتقل اهتمام التدريب بالمعهد من التشغيل والبرمجـة ولغات ونظـم الحواسب ، وهى مجالات يمكـن لجهات أخـرى الاضطلاع بها بكفاءة الى التركـيز علـى الاستخدامات العملية لنظـم الحواسب فى المجالات التخطيطيـة ومسايـرة التطور العلمـى والتقـنى فى هذا المجال وتطويـر البرامج الجاهـزة التى يمكن اتاحتها للأجهزة والمؤسسـات والهيئـات والوزارات فى شتى مجالات التخطيط القطاعـى وتخطيط المشروعات ، واتاحـة الفرصـة للتدريب علـى استخدامهـا والاستفـادة بها •

- وفى مجـال تحليل وتقييم المشروعات كـان للمعهد دور رائـد فى تقديم واعـداد وتنظيم برامـج تدريبيـة منذ أوائـل السبعينات ، وأدخل هـذا الموضوع ضمـن منهجه التدريبـى العـادى ، وتطورت هـذه البرامج بدورهـا لتخرج مـن نطاق الدورات العامة الى الدورات القطاعيـة والمتخصصة ، وتطـور المنهج والمنظـور أيضا بالنسبة لمحتوى هذه البرامج بحيث لا تقتصـر على النظـرة الجزئيـة والمعايير المباشـرة والبسيطة فى تقييم المشروعات وانما انتقلـت الى تنـاول المشروعات مـن خلال نظـرة شاملة للمشروع فى اطـار الخطة القطاعيـة والخطة الشاملـة وآثـار المشروع على تحقيـق أهداف المجتمع والوفـاء بغاياتـه •

- وفى ميـدان التخطيط القطاعـى تضمنت أنشطـة المعهد التدريبية مجالات أكثـر تخصصا وعلـى مستوى النشاط الاقتصادى والصناعات المختلفة للمتخصصين والعامليـن فى فروع محـددة بحيـث يمكن أن تتاح الفرصـة للارتباط الرأسـى للعمليـة التخطيطية قطاعيا بداية من الوحـدات الانتاجية والخدميـة الى القطـاع والخطة القوميـة •

- وفى اطـار التخطيط الاقليمـى والمحلى انتقـل نشاط المعهد الى الأقاليم والمحافظات وأعيـد تطوير وصياغـة المشروع التدريبى الاقليمـى والمحلى بحيث يحقق الترابـط بين المستوى القومـى والقطاعـى والاقليمى والتركـيز على البعـد المكانى والمحلى للتنمية وتناول مشكلات وقضايـا المحليـات •

- كذلك ينطوى برنامج المعهد التدريبى فى السنوات الأخيرة على الاهتمام بقضايا ومشكلات محددة تعكس اهتمامات المعهد بما يطرأ على المناخ التنموى العام من تغيرات ويأتى فى هذا النطاق اهتمامه بقضايا البيئة والبحث العلمى والطاقة وغيرها .

(٤)

وتعتبر البحوث والدراسات الميدان الرئيسى لاسهام المعهد ومشاركته المباشرة فى اثراء العملية التخطيطية ونشر مفهوم التخطيط كأسلوب علمى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويعتبر دور المعهد فى هذا الصدد - وبحق - دورا متميزا بارز الأثر رفيع الشأن . فمنذ انشائه حرص المعهد على نشر أوراقه البحثية ومذكراته واتاحتها للمهتمين بالعملية التخطيطية والتنمية وتبوأ فى ذلك مكانة عالية ، ونشر العديد من كبار المفكرين الاقتصاديين الأجانب والمصريين أعمالهم ضمن منشورات المعهد ومطبوعاته . ولا يخلو مرجع من مراجع التنمية والتخطيط على المستوى العربى أو العالمى من اشارة الى الأعمال البحثية والعلمية للمعهد .

وترتكز فلسفة البحوث والدراسات بالمعهد على محاور أربعة رئيسية :

- ان المعهد وان كان مؤسسة علمية الا أنه يختلف فى توجهاته عن المراكز البحثية الأكاديمية والجامعات وذلك أنه يقوم بدراسات علمية تتناول الجوانب الأكاديمية بطبيعة الحال ولكنه يستهدف من خلالها الايجابة على أسئلة محددة ، والمفاضلة بين خيارات مطروحة، وبدائل متاحة ، واقتراح منهج تناول المشكلات وأسلوبه .

- ان اختيار موضوعات البحوث ينبغى أن يتم من خلال فهم واضح لدور المعهد كزراع بحثى لجهاز التخطيط ، وبالتالى فان دراسة الأسس والأساليب العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية للتخطيط ومنهجية تطبيقها ، واقتراح الحلول المناسبة والبدائل المتاحة لمواجهة المشكلات والتحديات التى تواجه عملية التخطيط ومساراتالتنمية تأتى فى مقدمة اهتمامات المعهد البحثية .

- ومع تعدد القضايا البحثية وتشابكها فان الأولوية دائما لدراسة القضايا التى تخدم عملية التخطيط بشكل مباشر ترتبط بالقضايا الجوهرية للاقتصاد المصرى فى منظوره

التخطيطى ومن حيث تأثيرها على معدلات النمو وحاجتها الى الجهد العلمى المنظم لاقتراح الحلول والبدائل على المدى المتوسط والبعيد ٠

- وتمثل الرؤية المستقبلية للاستراتيجية البعيدة المدى للتنمية ، والمستقبلات البديلة لهذه التنمية الاطار العام للنشاط البحثى للمعهد كجهاز علمى وفنى متخصص ٠

ويأتى النشاط البحثى والدراسات الجماعية فى مقدمة نشاطات المعهد المتنوعة والتى تتضمن التدريب والتعليم والتوثيق والنشر وتقديم الخدمات فى مجال الحاسب الآلى الى جانب التعاون العلمى والخارجى ٠

وتعتبر البحوث والدراسات الجماعية من اكثر انشطة البحث العلمى بالمعهد نضجا وتكاملا باعتبارها تعبيرا عن أسلوب الفريق فى مجال البحث العلمى المستمر والمنظم والموجه لحل معوقات التنمية والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى يواجهها الاقتصاد المصرى فى العصر الحديث ٠ هذا الى جانب كونها اطارا يعكس الأبعاد المختلفة للتركيب المعقد للمشكلات القومية ويقترح الحلول المناسبة والبديلة لهذه المشكلات وتنقسم هذه البحوث والدراسات الى نوعين فيما يختص بالتمويل ، فهناك الأبحاث التى يتم تمويلها من الموازنة العامة للدولة (الموازنة الاستثمارية للمعهد) ٠ والأبحاث التعاقدية التى يجريها المعهد بالاتفاق مع الجهات الأخرى التى تتطلب خدمات بحثية وعلمية محددة ٠

أما المذكرات الخارجية التى ينشرها المعهد تتمثل حصيلة أبحاث فردية أو مشتركة يقوم بها أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد الى جانب بعض الخبراء والباحثين من خارجه ٠ وتصدر هذه المذكرات عن المعهد وتنشر للتداول والتبادل العلمى بهدف القاء الضوء على بعض الاتجاهات العلمية فى مجال التخطيط والتنمية لقطاعات الاقتصاد القومى ٠ وتعتبر هذه السلسلة من المذكرات ممثلة لنتائج مبتكرة فى موضوعاتها وأن ظلت فى نطاق ثمرات الفكر الأكاديمى على المستوى الفردى للباحثين ، على الرغم من أن بعضها يتعرض للجانب التطبيقى العلمى فى كثير من الأحيان ٠

وهناك الى جانب ذلك المذكرات الداخلية التى تصدر عن المعهد للتداول الداخلى فى نطاق أعضاء الهيئة العلمية والدارسين والمشاركين فى برامجه التدريبية ، وهى تعتبر

دراسات تمهيدية أو مرحلة من مراحل البحث العلمى الذى يتطلب مزيدا من الجهد الفكرى ، كما أنها تعكس نشاط أعضاء الهيئة العلمية فى اعداد المحاضرات بغرض استخدامها فى التدريب والتدريس لأعضاء دبلوم المعهد • وتأخذ سلسلة أوراق العمل البحثية نفس المدخل فى اتجاه البحوث باعتبار أنها أولى حلقات البحث العلمى الناضج والمتكامل ، حيث تعكس هذه الأوراق البحثية مرحلة أولية فى تناول المشكلة محل الدراسة وكيفية معالجتها ووضع الحلول المناسبة لها • ومن ثم فانها تستهدف بالدرجة الأولى أن تكون اساسا للنقاش والحوار وابداء الرأى فى ندوات المعهد على مستوياتها المختلفة أو بين أعضاء فريق البحث ذاته • وقد تتناول الورقة موضوعا كاملا فى مرحلة من مراحل اعداده أو جزءا من دراسة أشمل أو ورقة معدة للتقديم فى مؤتمر أو ندوة خارجية بهدف اتاحة الفرصة لاثراء العمل العلمى حول موضوع الورقة من خلال النقاش والحوار البناء •

وتعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية التى يصدرها المعهد منذ عام ١٩٧٧ نموذجا للدراسات الموسعة نسبيا والتى تضم نتائج محددة ومتكاملة للعمل العلمى فى مجالات التطبيق • اذ تتعرض عادة تلك الدراسات للمشاكل الملحة والتى يطلب متخذو القرار اقتراح الحلول المناسبة والبديلة لها ، وتعتبر نتائج هذه الدراسات مصدرا هاما من المصادر التى تساعد على صنع القرار فى المجالات التخطيطية والتنموية المختلفة والمتشابكة • وتمثل هذه السلسلة جهدا جماعيا لفرق بحثية مشتركة من الهيئة العلمية للمعهد والخبراء المتخصصين فى مجالات مختلفة من خارجه، وبذلك فانها تعكس الجانب العلمى والتطبيقى فى نفس الوقت •

ويأتى الجانب الثالث الرئيسى من جوانب عمل المعهد متمثلا فى ابداء المشورة فيما يتعلق بالمشكلات والقضايا التى تحال اليه من جهات تتصل أعمالها بالتخطيط والتنمية • ويأخذ هذا الجانب أبعادا متعددة ، سواء من حيث اعداد تقارير فنية متخصصة أو عقد الندوات والمؤتمرات وجلسات العمل والمشاركة فيها أو التعاون مع الأجهزة والمؤسسات والهيئات والوزارات فى تناول موضوعات محددة وطرحها للدراسة والمناقشة • وقد كان جهد المعهد فى هذا السبيل ملحوظا ومتميزا •

ولعل من أبرز ما انجزه المعهد عبر تاريخه يتمثل فى أنه حافظ ـ خلال الفترة التى غاب فيها مفهوم التخطيط وانحسر دوره ـ على تأصيل المنهج الفكرى الذى تقوم عليه التنمية ، سواء من حيث ادارتها وتوجيه مسارها ، أو من ناحية وعى المواطن ومشاركته

فى عملية التنمية وتحديد دوره فيها ، ومحاولة طرح صياغة للتنمية تقوم على رؤية مستقبلية للواقع المصرى . ولقد كان قيام المعهد بذلك الدور من خلال دراساته وبحوثه وندواته عن يقين بأن غياب رؤية فلسفية للتنمية لا يعنى الا التعايش مع الأوضاع الراهنة وادارة الاقتصاد القومى على أساس ادارة أزمات يمكن قبولها كوضع دائم غير قابل للتحسن .

ومع العودة الى الأخذ بأسلوب التخطيط الشامل منهجا وسبيلا للتنمية ، وبدء تنفيذ الخطة الخمسية الحالية (١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦) والاعداد لوضع الخطة الخمسية التالية (١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١) فى اطار استراتيجية بعيدة المدى تمتد الى آفاق عام ٢٠٠٢ كان الاقتناع لدى كافة الأجهزة التخطيطية أن الفترة القادمة لا تمثل مرحلة بذاتها منفصلة تماما عما سبقها من مراحل لأسباب متعددة :

(١) أن الخطة الخمسية الحالية قد تحقق من خلالها انجازا يتفق الى حد كبير مع اهدافها وان كان لا يزال بعيدا عن طموحات الجماهير وآمالها الكبار بحكم طبيعة الخطة المرحلية والتصحيحية ، ومن ثم فان الفترة التالية منها ستشهد ترسيخا لهذا الانجاز واقترابا من تحقيق أهداف الخطة .

(٢) ان ما تحقق من انجاز فى الفترة الماضية قد أوضح حقائق بالغة الأهمية :

- لقد أظهر حجم ومدى وطبيعة الاختلالات الهيكلية التى طرأت على الاقتصاد القومى والحاجة الماسة الى تكثيف الجهود لاصلاح هذه الاختلالات . ولا يقتصر مفهوم هذه الاختلالات على مجرد تشوهات " هيكل " الاقتصاد ذاته ، بل أنها تمتد لتشمل الأنماط التنسيقية التى تحكم الأداء الاقتصادى .

- كما أوضح نقاط الضعف ومصادر القوة الذاتية للاقتصاد المصرى ، ومن ثم فقد كشف الطريق أمام آفاق جديدة للعمل الوطنى فى مجالات التنمية ، وأبرز مشكلات ملحة فى الوقت الحاضر وستكون أكثر الحاحا فى المرحلة القادمة وينبغى أن تنال ما تستحقه من أولويات الخطة .

- أن لا بديل عن الأخذ بأسلوب التخطيط ـ منهجا للعمل وسبيلا للتنمية ـ وأن الالتزام بالخطة يمثل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس مدى اصرار الأمة

على تحقيق غاياتها وأهدافها ، كما يعطى للاقتصاد الوطنى مناخ الاستقرار الذى يحتاجه للتغلب على مشكلاته وتحقيق غاياته .

(٣) أن المرحلة القادمة ستشهد الاعداد للخطة الخمسية الثانية وترسيخ منهج التخطيط فى ادارة الاقتصاد القومى وهى فى جوهرها تمثل " المشروع القومى للتنمية " بكافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولئن كانت الخطة الحالية تصحيحية بطبيعتها واستهدفت بشكل أساسى التصدى للمشكلات العاجلة والملحة ، لم تتح لها فرصة واسعة لاختيار مشروعاتها وبرامجها فى حرية كاملة باعتبار أن الجانب الأعظم من تلك المشروعات تمثل فى مشروعات الاحلال والتجديد واعادة التأهيل واستكمال المشروعات التى بدىء فى تنفيذها وتوقف أو تباطأ بعد ذلك فى منتصف الطريق (وبعضها يعود الى أوائل الستينات ولم يتح للمشروعات الجديدة الا أقل من خمس استثمارات الخطة ، فان الخطط التالية سوف يتاح لها :

- رؤية أرحب لآفاق العمل الوطنى فى مجال التنمية فى ضوء سير العمل فى تنفيذ الخطة الحالية .

- تقييما أفضل للايجابيات والسلبيات ، وكفاءة الانجاز ومعدلات الأداء بشكل أقرب ما يكون الى الواقع .

- مناخا اقتصاديا أكثر التزاما بأهداف الخطة وغاياتها بعد أن ابتعدت مفاهيم التخطيط عن الساحة لفترة طويلة .

- حرية اكثر فى تحديد الأولويات والأبعاد المستقبلية وضبط ايقاع العمل الوطنى بما يلائم احتياجات تلك المرحلة .

- وأهم من ذلك كله أن عديدا من القضايا قد برز على الساحة وظهرت أهمية حسم موقف الدولة تجاهه بما يتيح للمخطط مؤشرات محددة ولتنفيذ الخطة مناخا مستقرا .

وفى هذا الاطار العام لمناخ التنمية فى مصر يجد المعهد نفسه مطالبا باعادة ترتيب أولويات عمله بما يتلائم مع طبيعة المرحلة المقبلة ، والتحديات والقضايا المطروحة فى ساحة التنمية والتخطيط .

وارتكـازا على وانطلاقـا من الهدف العام السابق تحديده لاستراتيجيـة بحوث المعهد فـان محتـوى ومفردات البرنامـج البحـثى يستند فى واقع الأمـر على مجموعـة من القواعد العامة التى تتصـل باعطـاء وزن نسـبى للمفـردات أو الأبحـاث ذات التوجهات التالية (وهى متداخلة مع بعضهـا البعـض) :

أ ـ التوجـه التطبيقى ، بمعـنى الأبحاث التى تعالج قضايـا ومشاكل عمليـة فى المقام الأول ترتبـط وتخـدم وبشكـل مباشـر وغـير مباشر عمليات الاعـداد والمتابعـة للخطـة القومية بأبعادهـا الزمنيـة المختلفـة • وبالتالـى فانـه من المتصـور على سبيل المثال الاهتمـام بالابحـاث التى تستنـد بقـدر الامكـان على استقصاءات ميدانية أو دراسة حالات لسد فجـوة المعلومـات فى عدد من المجالات التى لا تسعف فيها الاحصاءات القوميـة •

وغنى عن البيان أن الالتزام بهـذا التوجـه التطبيقى المحـدد يقتضـى البعد بقـدر الامكان عـن الابحاث ذات الموضوعات التى تتصـف بالاكاديميـة أو النظرية ، أو الأبحـاث ذات الموضوعـات الغـير محددة وتتصـف بالعموميـة الشديـدة وكـبر الحجـم •

ب ـ التوجـه المستقبلى ، بمعنى الأبحاث التى تهتم بالنظـرة بعـيدة المـدى وتتناول بعض القضايـا الاساسيـة التى مـن المنتظـر أن تواجهها الخطـة الخمسية القادمـة (١٩٨٧/٨٦ ـ ٩١/ ١٩٩٢) فى اطـار بعد زمـنى أشمـل يمتد حتى عام ٢٠٠٢ •

حـ ـ التوجـه المنهجى ، بمعنى دعـم الأبحاث التى تناقـش مسائل تطويـر الأدوات المنهجيـة (من اجهـزة وأساليـب وقاعـدة معلومات) للعملية التخطيطيـة بشكل يرتبـط بهدف رفـع مستوى الاداء التخطيطـى القومى ، وبالتالـى توفـير متطلبـات ضروريـة لاعداد الخـطط القادمـة على نحو أفضـل من مـا كان متاحـا بالنسبة للخطـة الخمسية الحاليـة •

د ـ التوجـه الخارجى ، بمعنى الأبحاث التى تغطـى آفاق التعـاون الاقتصـادى الحاليـة والمرتقبـة على المستوى العربـى والأفريقـى •

وفى ضـوء مجريـات مسـيرة التنميـة فى مصر وما كشفت عنـه المتابعـة الفعليـة للأداء التخطيطى والتنفـيذى خلال السنـوات التى انتهـت من عمـر الخطـة الخمسية الحاليـة ومع اتجاهات

وتوقعات المستقبل المحتملة خلال الفترة المقبلة ، تبرز مجموعة من القضايا الحاسمة (والتى من المنتظر أن تكون حاكمة أيضا) فى المرحلة القادمة لكى تكون منطلقات أساسية أو محاور رئيسية لصياغة برنامج بحوث المعهد وتتمثل تلك المنطلقات أو المحاور فى الآتى :ـ

الأول : الاستمرار فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة تتمشى مع معدلات النمو السابق تحقيقها سواء خلال فترة النصف الثانى من عقد السبعينات أو أثناء الخطة الخمسية الحالية .

الثانى : معالجة عدد من القضايا الملحة مثل :

- قضية الطاقة .
- قضية المياه .
- قضية السكان واعادة التوطن .
- قضية البيئة .

الثالث : مسألة الاعتماد على القدرات الذاتية المحلية بدرجة أكبر وارتباط ذلك بحدود التمويل الخارجى بمفهومه الواسع سواء ما يتصل به من :

- موارد النقد الاجنبى المرتبطة بالحصيلة من صادرات البترول ـ عائد قناة السويس تحويلات المصريين العاملين بالخارج ـ متحصلات السياحة .
- الموارد الخارجية من منح وقروض واستثمار أجنبى مباشر .

الرابع : رفع مستوى أداء الادارة الاقتصادية القومية ، وخاصة ما يتعلق بالأجهزة والاساليب التخطيطية على المستوى الاجمالى .

وفى مجال التدريب ثمة حاجة الى اعادة النظر فى هيكل أولويات التدريب بحيث يعطى الوزن النسبى الأكبر للتدريب المرتبط باعداد الكوادر التى تساهم مباشرة فى العملية التخطيطية: اعدادا وتنفيذا ومتابعة ، وتزويدهم بالأدوات والمفاهيم والأساليب التى تسهم فى رفع امكانياتهم وقدراتهم ، مع ربط التدريب ببرنامج البحوث للاستفادة من تنوع الدارسين وتعدد خلفياتهم فى العمل البحثى بالمعهد .

والواقع أن تراجع دور التخطيط في السنوات القليلة الماضية قد واكبته اختلالات حادة أثرت على مساره وشوهت هيكله وأحدثت آثار اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر في بنيانه • وقد اختلطت لحين من الوقت معايير التمييز والمفاضلة بين المشروعات، واتخذت قرارات استثمارية كبيرة في غيبة نظرة شمولية ومستقبلية للاداء الاقتصادي، وترتب على ذلك عدم وضوح الأولويات والأهداف ، ثم انتهى هذا كله الى اختلالات ومفارقات هيكلية ، وغياب مفهوم واضح لدور التخطيط في ظل اقتصاد يسعى لتدعيم موارده الذاتية وتعزيزها وينفتح على العالم الخارجي بقدر ما يتح له ذلك الانفتاح من دعم لقدراته على تحقيق معدلات أعلى من النمو •

وليس من شك في أن بدء العمل في تنفيذ الخطة الخمسية وما واكبه من اكتسابها للتأييد الجماهيري واتخاذها منهجا ودليلا للعمل الوطني في المرحلة القادمة ، فقد انعكس ايجابا على انجاز المعهد خلال الأعوام الأخيرة وهيأ مناخا أكثر ملاءمة وآفاقا أوسع وأرحب لممارسة نشاطه والقيام بواجبه • ويتجلى ذلك في تطور نشاطاته والتي اتسمت بالتركيز على قضايا التنمية والتخطيط في المرحلة القادمة بحسبان أنها تمثل محور اهتمامات المعهد والمشتغلين بالتخطيط والمشاركة في العمليات التمهيدية والتحضيرية لوضع الخطة وبدائلها والقيام باعباء الدراسات المتعددة التي أعطت للخطة بعدا فكريا كانت في حاجة اليه بعد فترة من التغيرات المتعددة في مسار السياسة الاقتصادية وتوجهاتها •

(٥)

لقد كان لمعهد التخطيط القومي — ولما يزال — دوره وعطاؤه على مدى أكثر من ثلاثة وعشرين عاما ، تجاوز به حدود مصر الى الأقطار الشقيقة والصديقة ، ومد جسور من الثقة والتفاهم مع العديد من المنظمات والمؤسسات الوطنية والاقليمية والدولية ، واتاح من خلال هذا كله تكوين الكوادر الرائدة من العاملين في التخطيط والتنمية ، كما اسهم من خلال مؤتمراته وندواته ومطبوعاته ومذكراته في نشر مفاهيم التنمية والتخطيط على مختلف المستويات •

ان فلسفة عمل معهد التخطيط القومي في مصر ترتكز على أن قضايا التنمية والتخطيط تتطلب جهدا تخصصيا لمعرفة الواقع القائم في ضوء الاطار المؤسسي والقانوني والتشريعي المتاح والتمكن من التعرف على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على هذا الواقع وتحدده ، والقدرة

على النظرة الى المستقبل ورسم صورة له . وهكذا أصبح المعهد واحدا من أهم مراكز " رصد " الحاضر واستشراف المستقبل في المجتمع المصرى فى وقت بدأ فيه " علم المستقبل " ينال نصيبا متعاظما من الاهتمام بين المفكرين فى العالم العربى بهدف اعادة تشكيل العديد من العناصر والمؤثرات التى تحكم حركة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع ، من خلال نظرة واعية لحقائق المشكلات التنظيمية والمؤسسية القائمة يمكن فى ضوئها وضع معايير لتطبيق المناهج المستقبلية لاعتبار البدائل والاختيار والمفاضلة بينها بعد تعريف ما هو ممكن وما هو محتمل وما هو مستحيل .